شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

كم المسافة بين القضاء المصري وقضائنا؟

هذا هو القضاء الذي يستحق أن تُرفع له القبعات وتنحني الهامات.. القضاء العادل المستقل، الواثق بنفسه ومن أمره.. القضاء الذي لا يخشى في الحق لومة لائم ولا طغيان حاكم.. القضاء الذي لا يُملى عليه من رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو وزير أو رئيس كتلة أو زعيم حزب أو قائد ميليشيا، كما هي الحال عندنا.

من دون ضجيج ولا تصريحات صاخبة ولا ادعاءات فارغة، أثبت القضاء المصري انه القضاء القوي باستقلاليته ونزاهته الذي يأتمنه الفرد وتركن إليه الجماعة، فيشعر الفرد والجماعة إنهما يسندان الظهر إلى جدار شامخ من الحجر الصوان.

القضاء المصري وجد ان انتخابات مجلس الشعب مثلومة الشرعية فأعلن ذلك بكل صراحة ووضوح من دون خوف أو ريبة ولا وجل أو تردد، ما ترتّب عليه اعتبار المجلس المنتخب وكأن لم يكن، والانتخابات التي أسفرت عنه وكأنها لم تجر.

لم تقل المحكمة الدستورية المصرية إن قرارها بشأن مجلس الشعب يصبح ساري المفعول اعتباراً من الانتخابات القادمة كما قضت المحكمة الاتحادية لدينا التي خالفت مخالفة صريحة مبدأ فقهياً وقانونياً أصيلاً يقضي بان ما بُني على باطل فهو باطل.

محكمتنا الاتحادية سجلت نقطة سوداء في تاريخها بمخالفتها هذا المبدأ في حكمها الصادر منذ سنتين.

ومنذ سنتين رفع مرشحان إلى الانتخابات البرلمانية الأخيرة دعوى إلى المحكمة طعنا فيها بالقانون الذي جرت على أساسه الانتخابات، باعتباره يتعارض مع بعض أحكام الدستور.. المحكمة قبلت الدعوى ووجدت أن قانون الانتخابات يتعارض بالفعل في بعض بنوده وأحكامه مع بنود وأحكام في الدستور، لكنها اعتبرت أن الانتخابات كانت شرعية لأن حكمها شمل الانتخابات اللاحقة.

كان حكماً غريباً للغاية يشبه أن يصدر قاض حكماً على مجرم بالسجن أو الإعدام على متهم ماثل أمامه ليس عن القضية المُتهم فيها وإنما عن قضية مُفترضة لم تقع بعد!

عندما أصدرت محكمتنا الاتحادية حكمها غير المنطقي لم يكن مجلس النواب قد باشر أعماله ولا اختار مجلسه الرئاسي ولجانه ولا رئيس الجمهورية ونوابه ولا أعطى الثقة للحكومة التي لم تكن قد تشكلت بعد .. أما في الحالة المصرية فان مجلس الشعب كان قد زاول أعماله واتخذ إجراءات وقرارات وشرّع قوانين، ومع هذا لم تبال المحكمة الدستورية بهذا كله، فما بُني على باطل فهو باطل .. هذا هو حكم الفقه والقانون والمنطق والشرائع كلها.. وهذا ما خالفته محكمتنا الاتحادية في قرارها ذاك الذي أضفى الشرعية على عمل غير قانوني، غير دستوري، غير شرعي وغير منطقي.

الفرق بين قرار المحكمة الدستورية المصرية ومحكمتنا الاتحادية هو الفرق بين القضاء القوي الموثوق به والقضاء الضعيف الذي لا يعوّل عليه.. بين القضاء المستقل والقضاء الخاضع للأهواء... بين القضاء العادل المنصف والقضاء الذي لم تزل بينه وبين العدل والأنصاف مسافة غير قصيرة.

التحالف الوطني يجتمع الأربعاء

الأحرار: اتصال الصدر مع المالكي لا علاقة له بزيارة إيران

□ بغداد / مهند جواد

نفت كتلة الأحرار أن يكون اتصال زعيم التيار الصدر السيد مقتدى الصدر برئيس الوزراء نوري المالكي له علاقة بزيارة "الصدر" الأخيرة إلى إيران، وأكدت أن "التحالف الوطني سيعقد الأربعاء المقبل اجتماعاً لبحث الأزمة السياسية".

وقال عضو كتلة الأحرار أمير الكناني في اتصال مع "المدى" إن "اتصال السيد الصدر بالمالكي هو اتصال برتوكولي عادي لبحث أوضاع البلاد".

وأكد أن "هذا الاتصال ليس مرتبطاً بزيارة الصدر إلى إيران وعودته منها الخميس الماضي"، وأضاف أن "زيارة الصدر إلى إيران هي من اجل الدراسة الدينية فقط".

وبشأن المباحثات التي تجري بين كتلة الأحرار وائتلاف دولة القانون قال الكناني "انها مباحثات غير جدية ومتوقفة على مستوى اجتماعات القوى المنضوية تحت التحالف الوطني".

وتابع ان "التحالف الوطني سيعقد الاربعاء المقبل اجتماعا بحضور جميع مكوناته لبحث الاوضاع السياسية في البلاد".

ونفى عضو "كتلة الاحرار" في الوقت ذاته الأنباء التي تحدثت عن تسمية رئيس الكتلة بهاء الاعرجي ليكون الشخص المستجوب لرئيس الحكومة نوري المالكي داخل البرلمان".

وأوضح أن "الكتل التي اجتمعت في أربيل والنجف شكلت لجنة قانونية لاستجواب المالكي، وإنها لم تسمّ لغاية الآن الشخص الذي سيمثلها لاستجواب رئيس الوزراء".

وكان النائب عن "كتلة الأحرار" جواد الجبوري قد قال في تصريحات صحفية أمس "إن المالكي كان متعاليا أثناء اتصاله بالصدر".

وأضاف أن "طبيعة تعامل المالكي مع اتصال الصدر به، لم تكن تحمل أي فرصة أمل لحل الأزمة السياسية بسبب التعالي الذي كان يكتنفه".

من جانبها قالت الناطق الرسمي باسم القائمة العراقية ميسون الدملوجي: إن "المالكي لا يريد أن يسمع أي نقد وبات يسمي كل من ينتقده طبقا للدستور بالمتآمر". واضافت في بيان صحفي :"ان المالكي لايريد ان يسمع اي نقد او معارضة او ممارسة ديمقراطية سلمية في اطار القانون ونابعة من حيثيات الدستور، فاخذ يسمي كل من ينتقده او ينتقد سلوكه طبقاً للدستور وكل من يتكلم بأسلوب سلمي وديمقراطي بالمتآمر، فها هو يسمي قادة عراقيين ومعهم مئات النواب من أنهم متآمرون عليه طالما هم يطالبون بسحب الثقة".

بهاء الاعرجي

ميسون الدملوجي

امير الكناني

جواد الجبوري

وتابعت: "هذا يدل على أن الرجل رفض ويرفض مبادئ الشراكة ويرفض مبادئ المصالحة ورفض ويرفض العمل بموجب الدستور، مما يشكل خطراً داهماً على العملية السياسية التي تعاني اصلا من تفرده بالقرارات السياسية والامنية والخدمية والاقتصادية وبات متعذراً العمل المشترك مع المالكي".

واهابت الدملوجي بشركاء العملية السياسية في التحالف الوطني ان يبادروا بشكل فوري الى اختيار بديل عن التحالف الوطني، يحترم الدستور ويحترم الشراكة ولا يسمي منتقديه بالمتآمرين، خاصة وان هؤلاء دفعوا عظيم التضحيات في مقاومة الدكتاتورية البغيضة في العهد السابق، وبناء العملية السياسية الديمقراطية المستندة الى المصالح الوطنية العليا والدستور العراقي".

وكان رئيس الوزراء العراقي قد وصف في مقابلة مع تلفزيون "الميادين" الذي يبث من بيروت المعارضين له بـ"المتآمرين".

وقال في معرض دفاعه عن تهمة "الدكتاتورية": "لو كنت ديكتاتوراً كما يقال لما أبقيت على السلطة التشريعية والتنفيذية، وما كانت المؤامرة تفتر عليّ (تحول حولي) يوميا من هؤلاء الذين يجمعون التواقيع، ويتآمرون في هذه المدينة أو تلك، وأنا بإمكاني أن أقلعهم مرة واحدة وأنهي الأزمة".

رفض ولاية ثالثة لرئيس الوزراء

مقتدى الصدر: لا نريد للمالكي أن يصبح نصف صدام

□ بغداد / المدى

أكد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، أمس الأحد، أنه لا يريد ترشيح المالكي لولاية ثالثة على التوالي، مشددا على ألا تكون الديمقراطية فرصة للتسلط مستقبلا.

وقال الصدر في جواب له لأحد أتباعه حول تصريح للنائب عن دولة القانون عزة الشابندر، والذي وصف فيه موضوع سحب الثقة من رئيس الوزراء بأنه شخصي ويستهدف منع ترشحه لولاية ثالثة، تلقت "المدى" نسخة منه "نعم نحن لا نريد أن يرشح المالكي مرة ثالثة"، مؤكدا "لا نريده أن يكون نصف (صدام) مدة".

ووصف الصدر رئيس الوزراء نوري المالكي بأنه "سعى لخدمة العراق وكفى، وأنه إن أراد الترشيح فبعد حين وليس على التوالي"، متسائلا ما إذا كانت "دعوة المغادرة لتفتيت وحدة التحالف الشيعي فهل هم أيضا ضد الشيعة؟".

ودعا الصدر المالكي إلى أن "يحفظ هيبته"، مضيفا "نريد من المالكي أن يعطي الفرصة لبناء العراق كما أراد هو ذلك"، مشددا على أن "لا تكون الديمقراطية فرصة للتسلط مستقبلا".

وقلل ائتلاف دولة القانون، السبت (١٦ حزيران)، من أهمية الاتصال الهاتفي الذي جرى الخميس بين رئيس الحكومة نوري المالكي وزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، وفيما بيّن أن الأخير ماض بمشروع سحب الثقة "رغم تصدعه"، نفى صحة ما تناقلته عدد من وسائل الإعلام بشأن نية المالكي زيارته.

وكان عدد من وسائل الإعلام نشر، الخميس (١٤ حزيران ٢٠١٢)، خبرا مفاده أن رئيس الحكومة نوري المالكي سيقوم بزيارة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في مقر إقامته بمحافظة النجف يوم الأحد المصادف الـ١٧ من حزيران الحالي.

واعتبر رئيس الحكومة نوري المالكي، لجمعة (١٥ حزيران ٢٠١٢)، الساعين لإسقاط حكومته التقوا على فكرة خاطئة، وفيما أكد أنهم لا يستطيعون المضي بهذا المشروع، أشار إلى أنه غير قلق من اجتماعات سحب الثقة.

كما أكد أيضا، أنه لو كان ديكتاتورا لكان بإمكانه تصفية "المتآمرين" الذين جمعوا تواقيع لإقالته "مرة واحدة" وإنهاء الأزمة.

وطالب رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني ورئيس القائمة العراقية إياد علاوي وزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في بيان مشترك صدر، الخميس (١٤ حزيران ٢٠١٢)، رئيس الحكومة نوري المالكي بتحمل المسؤولية الأمنية باعتباره "استفرد" بالمناصب الأمنية، فيما دعته إلى توحيد الصف الشعبي والسياسي و"العمل معا لحماية الوطن وبنائه".

ويواجه رئيس الحكومة نوري المالكي، مطالبات بسحب الثقة منه من قبل عدد من الكتل السياسية، أبرزها التيار الصدري والقائمة العراقية والتحالف الكردستاني، في حين يحذر نواب عن دولة القانون التي يتزعمها المالكي، من تبعات هذه الخطوة على العملية السياسية.

وكان رئيس الجمهورية جلال طالباني نفى، في الـ١٣ من حزيران ٢٠١٢، أن يكون وراء مقترح سحب الثقة من رئيس الحكومة نوري المالكي كما أعلن زعيم القائمة العراقية إياد علاوي، معتبراً أن تصريحاته "مثيرة للحيرة والاستغراب".

واتهمت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، في (١١ حزيران الحالي)، رئيس الجمهورية بـ"التنصل" من الدستور وتسريب أسماء ١٨٠ نائباً وقعوا على سحب الثقة من رئيس الحكومة إلى ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه، بعد أن أعلن في (٩ حزيران الحالي) أن رسالته بشأن سحب الثقة من المالكي لم تبلغ إلى البرلمان لعدم اكتمال النصاب بعد انسحاب ١١ نائباً.

وهددت العراقية أيضاً باللجوء مع شركائها إلى المحافل الدولية لحل الأزمة السياسية، بعد يومين على الإعلان عن رسالة أرسلها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في (٩ حزيران الحالي) إلى الأمين العام للأمم المتحدة عبر ممثلها في العراق مارتن كوبلر يطالبها بأن تضطلع بدورها في الأزمة الحالية التي يمر بها العراق، لاسيما في مجال انعدام الشراكة والتفرد بإدارة الدولة والتعدي على الحريات والإجراءات التي تتخذ في المعتقلات.

واتفقت الكتل السياسية المعارضة لرئيس الحكومة المجتمعة التي اجتمعت في أربيل، في (١٠ حزيران الحالي)، على مواصلة تعبئة القوى النيابية لمواجهة "ظاهرة التحكم والانفراد" بإدارة الحكومة، فيما قررت توجيه رسالة توضيحية إلى رئيس الجمهورية يجري التأكيد فيها على صحة تواقيع النواب وكفاية العدد المطلوب دستورياً لسحب الثقة.

يذكر أن البلاد تشهد أزمة سياسية يؤكد بعض المراقبين أنها في تصاعد مستمر في ظل حدة الخلافات بين الكتل السياسية، بعد أن تحولت من اختلاف بين القائمة العراقية ودولة القانون إلى اختلاف الأخير مع التحالف الكردستاني والتيار الصدري وغيرها من التيارات والأحزاب.

الخلافات وصلت إلى العراك بالأيدي واستخدام الكراسي

حكومة المثنى.. معارك ومحاصصات ولغة ذكورية وحلول عبر "مجلس القبيلة"

□ المثنى / مقداد الموسوي

الخلافات في مجلس محافظة المثنى تخرج عن النطاق الفني والمهني والقانوني إلى مهاترات وصراعات وشجارات واعتداءات بالقول والفعل، من اجل المحاصصة وتسلط عشيرة على أخرى.

هذا ما يؤكده مصدر من داخل المجلس فضل عدم ذكر اسمه لـ"المدى" بالقول إن "مجلس محافظة المثنى يشهد بين الحين والآخر شجاراً بين أعضائه بالقول والفعل أحياناً، حيث وصلت بهم الحال إلى استعمال أيديهم وكراسي المجلس لضرب بعضهم" ويذكر المصدر أن "هذه الحالة تكررت أمام أنظار رئيس المجلس".

وأضاف المصدر "آخر معركة حصلت في المجلس بين عضوين ينتميان الى عشيرتين مختلفتين، حيث وصل بهم الأمر إلى استخدام أيديهم في الشجار وتدخلت حماية الطرفين في المعركة ليحول الأعضاء وأنصارهم ديوان المجلس إلى حلبة مصارعة علما أن موظفي المجلس انشطروا بدورهم الى قسمين نصرة لأبناء عشائرهم واشتركوا بالمعركة".

وتابع المصدر: "اللافت أن هذه المهاترات والشجارات تنتقل من مجلس المحافظة الى عشائر الأعضاء المتخاصمين، حيث حصل أكثر من مرة خصام بين قبائل الأعضاء ووصل إلى التلويح بحمل السلاح او استعمال السلاح الأبيض كما حصل في إحدى المرات، وقد تنتهي هذه الشجارات بجلسات عشائرية (المشية) بأن يأخذ الطرف المعتدي مجموعة من السادة والوجهاء إلى عشيرة المعتدى عليه لطلب السماح والصفح، وبعد فترة تتكرر العملية من جديد".

وكشف المصدر أن "سبب الشجار الأخير في مجلس المحافظة هو أن أعضاء المجلس اكتشفوا أن احد الأعضاء يمتلك شهادة مزورة، ما دعا الأعضاء ورئيس المجلس إلى إعفائه من منصبه وتدخلت عشيرة العضو المفصول وأرجعته بالقوة مهددة بإسقاط المحافظة في حال رفض المجلس استقباله". مصدر آخر ذكر لـ"المدى" أن "طريقة التفكير العقلي العشائري هي الطريقة السائدة التي يخضع لها مجلس محافظة المثنى، وقد امتدت الى بعض المشاريع والبرامج التطويرية واختيار المديرين العامين وتوزيع مشاريع الإعمار والدرجات الوظيفية الى المحاصصة القبلية على غرار المحاصصات الكبيرة في العراق".

وروى المصدر وهو احد الموظفين في المجلس أحداثاً مختلفة عن نظام إدارة الحكومة المحلية حيث "اللغة الذكورية والتهميش للمرأة بحيث لو تكلمت احد النساء وهي أيضا عضو وحالها من حالهم تزجر ويطلب منها أن تسكت أو تتكلم بعد انتهاء الأعضاء الرجال من كلامهم"!.

محافظة المثنى.. (أرشيف)

المصادقة على إعدام منفذي تفجيرات البطحاء

تفجيرات البطحاء.. (أرشيف)

□ بغداد / المدى

أعلنت المحكمة التمييزية الاتحادية، أمس، عن مصادقتها على قرار محكمة جنايات ذي قار بإعدام مدانين بتفجير البطحاء الذي استهدف زوار الأربعينية وأسفر عن مقتل ٤٢ شخصاً وجرح ٥٤ آخرين.

وذكر بيان صادر عن المركز الإعلامي للسلطة القضائية تلقت "المدى" نسخة منه أن "محكمة جنايات ذي قار أصدرت حكما بالإعدام شنقاً حتى الموت، بحق كل من المتهمين (ح ش) (ه خ)، لتورطهما المباشر بتقديم الدعم والتمويل لانتحاري تفجير سيطرة البطحاء غربي الناصرية الذي أثار غضب المواطنين العارم للقصاص من الجناة".

وأكد البيان على أن "محكمة التمييز الاتحادية صدقت على القرار آنف الذكر".

يشار الى أن انتحارياً فجر نفسه مطلع العام الحالي وسط حشود للزوار في تقاطع الخط السريع طريق ناصرية – سماوة في البطحاء ٢٥ كم شمال غربي الناصرية حيث كانوا متوجهين سيراً على الأقدام إلى مدينة كربلاء للمشاركة في إحياء أربعينية الإمام الحسين.

يذكر أن مصادر أمنية وأخرى طبية أفادت بأن الانفجار أسفر عن مقتل ٤٢ شخصاً وجرح أكثر من ٥٤ آخرين.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون